تباين الاتجاهات نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية وحظوظ التوافق الزواجي في الأسرة الجزائرية.

Divergence d'attitudes concernant le modèle traditionnel de l'autorité marital et les chances de convergence conjugale dans la famille algérienne.

د. ايت عيسى حسين

أستاذ محاضر (ب) قسم علم الاجتماع

المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة-

الملخص:

النساء الجزائريات يتغيرن.. فما هو حال الرجال؟، أكيد أنهم يتغيرون أيضا، لكن مع اختلاف جوهري في الوتيرة والوجهة، وإذا اقتصرنا على التغيرات الحاصلة على مستوى الاتجاهات الزواجية والأسرية، فإننا نلاحظ بوضوح تغيرا بسرعتين وبوجهتين متباينتين، إذ بينما تتجه المرأة نحو إحداث قطيعة مع النموذج الأسري التقليدي، فإن الرجل لايزال مستمسكا بمكانة وامتيازات تقليدية جد مغرية.

إن هذا التباين يكتسي كل خطورته حينما يتعلق بالموقف من السلطة الزوجية تحديدا، باعتباره المبدأ الجوهري المنظم للعلاقة الزوجية وتسيير الأسرة، وأيضا حينما يتعلق الأمر بطرفي العلاقة الزوجية ونواة المؤسسة الأسرية بأكملها. وبغض النظر عن عوامل تشكل هذا التباين، فإن انعكاساته على حظوظ التوافق الزواجي تتطلب الفحص العلمي المعمق، في سبيل استكشاف أرضية بحث جديدة في سوسيولوجيا الأسرة، من خلال اقتراح مقاربة تفسيرية جديدة لظاهرة تنامي الطلاق، بتوظيف عامل ثقيل، لم تتفطن إليه الدراسات السابقة، هو عامل أزمة السلطة الزوجية.

فعلا إن الطلاق هو أدق مؤشرات التفكك الأسري، لكنه ليس سوى المظهر الخارجي لظاهرة أعمق وأخطر هي ظاهرة هشاشة وتوتر العلاقة الزوجية وبما أن تكافؤ القرينين هو أبرز عوامل الاستقرار الأسري، فإن خلق زوجة جديدة يتطلب، بالضرورة، خلق زوج جديد.

هـذه الدراسـة هـي محاولـة لفحص مـدى تبايـن اتجاهـات النسـاء والرجال نحـو النموذج التقليـدي للسـلطة الزوجيـة، وانعكاسـاته عـلى حظـوظ التوافـق أو التوتـر الزواجـي في الأسرة الجزائريـة.

Résumé

Au regard des profondes mutations sociales qui affectent la société algérienne, la femme comme l'homme algérien tendent inexorablement vers un changement qui instaure subrepticement une redéfinition de leur interrelation. Mais si l'on ne se penche que sur les changements relatifs aux orientations conjugales et familiales, nous constaterons deux rythmes et deux orientations distinctes. Pour les femmes, c'est vouloir rompre avec le modèle traditionnel, alors que les hommes y reste attaché avec tout ce que ce modèle leurs offre comme privilèges.

En l'espèce, la gent féminine se pose comme actrice du changement et impose son rythme à un « mâle » désemparé, retranché sur des positions statutaires forcément « conservatrices », mais néanmoins convaincu que le temps des vaches grasses étant révolu, il y'a nécessité de faire preuve d'adaptation. Mais son attachement – sursaut existentiel s'il en est– au maintien du statu quo ante ne le prédispose pas à suivre le rythme imposé par les mutations en cours. De ce fait, la femme d'un côté et l'homme de l'autre, indépendamment l'un de l'autre, évoluent selon un rythme duel asynchrone. Ce hiatus constitue le point nodal de la crise qui affecte le couple et partant la famille en tant qu'institution sociale. Cette démarcation en positions, tant liée à l'autorité maritale, incarne un danger imminent car elle ressort du leadership familiale et de la relation conjugale ainsi que toute l'institution familiale.

C'est à partir de là que nous nous proposons d'axer notre travail d'explication du phénomène du divorce sur un facteur que les études précédentes ont éludé, à savoir *la crise de l'autorité maritale.* **Le divorce reste un indicateur fiable de la décomposition de l'institution familiale et renseigne sur la fragilité avérée de la relation conjugale. Et comme il est admis que l'égalité dans le couple serait le meilleur garant pour sa stabilité, cela suppose la redéfinition de la relation mari/femme dans ce sens.**

Cette étude se propose d'analyser la divergence dans la représentation que se font les hommes et les femmes du modèle traditionnel de l'autorité maritale et son impact sur la relation conjugale dans la société Algérienne.

تمهيد:

هـذا المقال هـو عرض لملخص وخلاصة دراسـة سوسـيولوجية إمبريقيـة أكاديمية، قمت بإنجازهـا في إطـار التحضـير لنيـل شـهادة الدكتوراه علـم الاجتـماع بجامعة الجزائـر2 – أبو القاسـم سـعد الله، وتحـت إشراف أسـتاذ التعليم العـالي د. مغربي عبـد الغني.

وتتعلـق الدراسـة بموضـوع بالـغ الأهميـة، جـد معقـد ومتشـعب سـواء عـلى المسـتوى المعـرفي أو الاجتماعـي، فقـد كان منطلق هـذه المغامرة العلمية الشـيقة متمثلا في تقديم تفسـير سوسـيولوجي لتنامـي ظاهـرة الطـلاق في المجتمـع الجزائـري، لكـن مسـار القطيعـة وبنـاء الموضـوع قـد قادنـا إلى تجـاوز مظهـر الطـلاق إلى الغـوص في جذوره مـن جهة، كـما قادنا إلى اكتشـاف مدخـل تفسـيري جديـد نسـبيا متمثـلا في أزمـة السـلطة الزوجية من جهـة أخرى.

لقـد اعتبرنـا الطلاق مجـرد انعكاس لهشاشـة وتوتـر العلاقة الزوجيـة، فكان ذلـك بمثابة تأكيـد عـلى مبـدأ بحثـي إلتزمنـا بـه، هـو دراسـة المـرض بـدل الأعـراض. وبـما أن الثنائـي الزوجـي لا يعـدوا صـورة مـن الصـور المتفرعة عـن العلاقة بين الجنسـين في المجتمـع ككل، فإنـه لا منـاص من الـشروع بتحليل باثولوجيـا تلك العلاقة عـلى المسـتوى الماكرو–اجتماعي للعـودة إلى المسـتوى الميكرو–اجتماعـي (الأسرة) بعنـاصر تحليليـة أكثـر نجاعـة، فمثلـما أن التاريـخ هـو عصـب علم الإجمـاع فإن مبـدأ الـكل المتضامن هـو بوصلتـه التـي لا تخطأ. من هـذا المنطلـق اعتبرنـا أزمـة السـلطة الزوجيـة نتاجـا لتغـير تاريخـي اجتقـافي، لكـن بسرعتين متفاوتتـين ووجهتـين متباينتـين، قطيعة نسـائية من جهة وارتـداد رجالي من أخـرى... قطيعة وارتـداد حيـال نمـوذج تقليـدي لا يقدم نفـس الامتيـازات ولا فرض نفـس التضحيات على أزواج وزوجـات.الأزواج والزوجـات.

1- موضوع الدراسة وخلفيته المعرفية:

تتسـم الأسرة الجزائريـة حاليـا بوضعيـة انتقاليـة بـين نمـوذج تقليـدي سـائر في طريـق الـزوال، مخلفـا وراءه رواسـب هنـا وهنـاك ضمـن عـوالم الأفـكار والأشـخاص والأشـياء، ونمـوذج جديـد لم تكتمـل صورتـه وتتضـح بعـد خصائصـه المكتملـة بدقـة. لكـن أليـس الأخطـر يكمـن تحديـدا في هـذه الوضعية؟، فالمخـبر المفتـوح للتاريـخ الاجتماعـي يعلمنا أن المراحـل الانتقاليـة في عمـر أي مجتمـع تشـكل بالـضرورة الفـترات الزمنيـة الأكثر حساسـية وتعقيـدا في آن واحـد، وأنهـا حبـلى بإرهاصـات الـصراع والتوتـر وصعوبـات التكيـف التي تجعلهـا أرضيـة خصبـة لـبروز وتراكم وتضافـر عديـد الظواهر المرضيـة، إذ تتفاعـل خلالها،

إلى حد الصراع، رواسب الماضي المدبر الذي يتشبث به نصف المجتمع بينما يتجرد منه النصف الآخر، مع إرهاصات المستقبل المقبل الذي ينقسم المجتمع بشأن تبنيه أو رفضه إلى جبهتين يسود بينهما التنافس والصراع الإيديولوجي والقيمي والمصلحي.

لقد اخترنا أن نقرأ سوسيولوجيا عوامل ودلالات وانعكاسات هذا الواقع الاجتقافي في الجزائر ضمن ومن خلال المؤسسة الأسرية، التي لا تعدو مشكلاتها في نظرنا سوى مرآة تعكس الصراع الجوهري الذي تتمخض عنه طبيعة المرحلة الانتقالية ومعضلة التغير بسرعتين. فالنموذج التقليدي للأسرة الجزائرية قد بدا منذ مدة يترك المجال تدريجيا، لكن بتسارع متزايد، لنموذج جديد لم تتضح معالمه بوضوح، ولم تنسجم الاتجاهات حيال تبنيه أو رفضه بعد. بل إن منحى تحولاته يشكل اليوم بؤرة نقاش وصراع قيمي وأيديولوجي يخفي من ورائه تناقض المصالح والامتيازات، بين عديد الفاعلين والأطراف، لكن بين الرجال والنساء على وجه خاص.

وهي محاولة لتقديم تشخيص لأبعاد ودلالات التغيرات الحاصلة في الأسرة الجزائرية، مع التركيز على ما يتعلق ببعد العلاقة الزوجية. وهي أيضا محاولة لتنظير وتقديم مدخل، يبدو لنا جديدا نسبيا، لتفسير الاختلالات الأسرية الحاصلة في مجتمعنا، حيث تصاعد معدلات الطلاق كميا وتغير أنماطه نوعيا هو أبرز مؤشرات التفكك الأسري. لكننا لأسباب موضوعية قد فضلنا التركيز على جذر الطلاق وهو في نظرنا توتر أو هشاشة العلاقة الزوجية، من خلال رؤية كلية للشأن الاجتماعي وفي إطار سياق التغير الاجتماعي والثقافي، فقد قررنا البحث عن العوامل الكامنة وراء ذلك التوتر والهشاشة في أرضية يبدو لنا أنها لم تغزى بعد من طرف الدراسات السابقة، تتمثل هذه الأرضية في أزمتي الرجولة والسلطة الزوجية، المرتبطتين بتغيرات أحوال النساء والرجال في المجتمع، هذه الأرضية الجديدة هي التي تبرر مساهمة المختص في علم اجتماع التربية في التحليل السوسيولوجي لظاهرة الطلاق التي تنتمي أصالة لمجال علم اجتماع الأسرة.

نظرا لتعدد وتشعب المتغيرات الداخلة في الشبكة التحليلية لهذه المقاربة، فقد قمنا بضبط وتحديد وتركيز المجال الذي ينصب عليه الجهد في مسألة انعكاسات منحى تغير اتجاهات القرينين حيال النموذج التقليدي للسلطة الزوجية على حظوظ التوافق الزواجي في الأسرة.

فالنساء الجزائريات يتغيرن.. فما هو حال الرجال؟، أكيد أنهم يتغيرون أيضا، لكن مع اختلاف جوهري في الوتيرة والوجهة، وإذا اقتصرنا على التغيرات الحاصلة على مستوى الاتجاهات الزواجية والأسرية، فإننا نلاحظ بوضوح تغيرا بسرعتين وبوجهتين متباينتين،

إذ بينما تتجه المرأة نحو إحداث قطيعة مع النموذج الأسري التقليدي، فإن الرجل لايزال مستمسكا بمكانة وامتيازات تقليدية جد مغرية.

إن هذا التباين يكتسي كل خطورته حينما يتعلق بالموقف من السلطة الزوجية تحديدا، باعتباره المبدأ الجوهري المنظم للعلاقة الزوجية وتسيير الأسرة، وأيضا حينما يتعلق الأمر بطرفي العلاقة الزوجية ونواة المؤسسة الأسرية بأكملها. وبغض النظر عن عوامل تشكل هذا التباين، فإن انعكاساته على حظوظ التوافق الزواجي تتطلب الفحص العلمي المعمق، في سبيل استكشاف أرضية بحث جديدة في سوسيولوجيا الأسرة، من خلال اقتراح مقاربة تفسيرية جديدة لظاهرة تنامي الطلاق، بتوظيف عامل ثقيل، لم تتفطن إليه الدراسات السابقة، هو عامل أزمة السلطة الزوجية.

فعلا إن الطلاق هو أدق مؤشرات التفكك الأسري، لكنه ليس سوى المظهر الخارجي لظاهرة أعمق وأخطر هي ظاهرة هشاشة وتوتر العلاقة الزوجية وبما أن تكافؤ القرينين هو أبرز عوامل الاستقرار الأسري، فإن خلق زوجة جديدة يتطلب، بالضرورة، خلق زوج جديد.

هذه الدراسة هي محاولة لفحص مدى تباين اتجاهات النساء والرجال نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، وانعكاساته على حظوظ التوافق أو التوتر الزواجي في الأسرة الجزائرية.

2 - محتوى نص الدراسة:

نظمنا نص هذه الدراسة في إطار ثلاثية متكاملة، منهجية ونظرية وميدانية، وقد تضمنت ثمانية فصول:

تطرقنا ضمن الفصل الأول إلى عرض الإطار المنهجي للبحث، فقدمنا أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وأهميته، وعرضنا إشكالية وفرضيات البحث، وقمنا بتحديد المفاهيم الأساسية، كما عرضنا المنهجية المتبعة في المقاربة الميدانية، حيث ابرزنا منهج وتقنيات البحث، كما عرضنا مجال أو مجتمع البحث الميداني وكذا ونوع وحجم العينة، وختمناه بذكر أبرز الصعوبات التي اعترضتنا.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى عرض نماذج مختارة من الدراسات العلمية السابقة التي تطرقت إلى بعض الجوانب الأساسية لهذه الدراسة، وأما الثالث فقد استعرضنا ضمنه بالتحليل تطور وخصائص الأسرة الجزائرية في ظل التغير الاجتقافي الذي يعرفه مجتمعنا، وقد قسمناه إلى مبحثين، الأول حول مفهوم وأنماط ووظائف الأسرة، أما الثاني فعقدنا فيه مقاربة تحليلية لأبرز

التغيرات التي تعرفها الأسرة الجزائرية، ودلالاتها بالنسبة لمآلها. وأما الرابع فقد تطرقنا فيه إلى العلاقة الارتباطية بين ظاهرتي الزواج والطلاق، وعنوناه ب الزواج من التلاقي إلى الطلاق، قسمناه إلى مبحثين، الأول حول الزواج بين النماذج المثالية والتغيرات الحاصلة، أما الثاني فعن مخاطر وعوامل الطلاق والتفكك الأسري. وأما الخامس فقد خصصناه إلى تحليل الترابطات الموجودة بين العلاقة الزوجية ضمن الاطار الاسري من جهة والعلاقة بين الجنسين خارج ذلك الاطار، بحيث خصصنا مبحثا لكل منهما. وأما السادس فقد بحثنا خلاله سلطة الزوج في الأسرة، وقد قسمناه إلى مبحثين، الأول حول مفهوم سلطة الزوج في الأسرة ونموذجها التقليدي في الأسرة الجزائرية، أما الثاني فخصصناه لعرض وتحليل عوامل وانعكاسات أزمة السلطة الزوجية على الأسرة.

اختتمنا هذه الفصول بملخص وجيز، وتوجنا مجمل فصول الجانب النظري بخلاصة عامة لإبراز الارتباط بين المقاربتين النظرية والميدانية ضمن هذه الدراسة.

أما الجانب الميداني فقد قسمناه إلى فصلين متكاملين، خصصنا الاول لعرض وتحليل خصائص عينة البحث وابراز النمط المثالي للمبحوثات، وكذا توضيح البناء الاجرائي لمفهوم النموذج التقليدي للسلطة الزوجية واتجاهات المبحوثات حياله. بينما أفردنا الثاني لعرض وتحليل المعطيات المتحصل عليها ميدانيا، وكذا تحليل ومناقشة الفرضيات في ضوء هذه المعطيات. وقد قسمناه إلى خمسة مباحث، حيث تطرقنا في كل مبحث منها إلى تحليل الفرضيات الأربع للدراسة، وقد ختمنا كل مبحث منها باستنتاجات مركزة.

وقد اختتمنا هذه الدراسة بخلاصة مفصلة وشاملة في آن واحد.

3 - أسباب اختيار الموضوع:

1 تجربة الطلاق الشخصية جعلتني أدرك جيدا الأهمية القصوى للدراسة العلمية المعمقة لهذه الظاهرة.

2 الارتفاع المستمر والمتزايد لحجم ظاهرة الطلاق في مجتمعنا، خاصة منذ بداية العشريتين الأخيرتين، بالإضافة إلى الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة على المطلقين والأبناء من جهة ومؤسسة الأسرة والمجتمع.

3. غياب احصائيات عن تطور نسب الطلاق في المجتمع الجزائري لدى المؤسسات المعنية، أو تكتمها المنهجي عنها، قد فرض علينا البحث عن بديل منهجي للاقتراب من ظاهرة الطلاق بطريقة غير مباشرة.

4. بما أن الطلاق هو، في أحد أكثر أنماطه دلالة على التفكك الأسري في أي مجتمع، النتيجة الحتمية لتوتر العلاقة الزوجية، فإن دراسة العوامل المحددة لحظوظ توافق أو توتر تلك العلاقة هي مدخل أكثر نجاعة.

5 التحولات العميقة الملاحظة على مستوى مختلف القيم والاتجاهات الاجتماعية لدى المرأة الجزائرية، بسبب تغير وضعيتها ومكانتها في المجتمع، بالإضافة لخطاب ونشاط الحركة النسوية والانفتاح الثقافي.

6. مرحلة البحث الاستطلاعي لفتت انتباهنا إلى مركزية مبدأ السلطة الزوجية، خاصة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول الطلاق وتوتر العلاقة الزوجية، وكذا معطيات المقابلات مع المعنيين والمختصين.

2 - أهمية البحث:

1 يندرج موضوع هذه الدراسة في إطار الجهود العلمية التي تتنظم أمام عتبة إشكالية التفكك الأسري الذي تعاني منه بشدة متزايدة مجتمعات العالم ككل، ومنها المجتمع الجزائري.

2 الأهمية الوظيفية الحاسمة والحيوية للمؤسسة الأسرية ضمن النسق الاجتماعي يضفي على دراسة الظواهر المرضية المتعلقة بها أهمية علمية وعملية في آن واحد.

3 إذا كانت الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، فإن العلاقة الزوجية هي نواة شبكة العلاقات داخل الأسرة، كما أن مبدأ السلطة الزوجية هو المبدأ الأساسي المنظم لهذه العلاقة.

3 - أهداف البحث:

قصدنا من خلال هذه الدراسة تحقيق أهداف طموحة، نرجو أن نكون قد وفقنا لتحقيق البعض منها.

1 إثراء المعرفة العلمية السوسيولوجية، حول الوضعية الاجتماعية الحالية للمرأة الجزائرية، بالتركيز على مؤشرات التعليم والعمل والوعي بالحقوق والواجبات.

2 إثراء المعرفة العلمية السوسيولوجية، حول التصورات والممارسات الزواجية والاسرية للمرأة الجزائرية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بالموقف من النموذج التقليدي للسلطة الزوجية.

3 الفحص الكمي للعلاقة الارتباطية بين تغير الوضعية الاجتماعية للمرأة وتغير التصورات الزواجية والأسرية النسائية في مجتمعنا، وكذا التأثير المحتمل لهذه التغيرات على حظوظ التوافق الزواجي.

4 إثراء الدراسات المتعلقة بمشكلات الأسرة والمرأة في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بتفشي ظواهر توتر العلاقات الزوجية والعنف الزوجي والطلاق، وهذا من خلال تقديم نموذج تحليلي ومقاربة تفسيرية متميزين نسبيا.

5 المساهمة في جهد الفهم والتفسير العلميين للواقع والظواهر الاسرية واستشراف مستقبلها واقتراح حلول عملية للهيئات الرسمية المعنية بقضايا ومشكلات الأسرة والمرأة في الجزائر، انطلاقا من رؤية علمية كلية.

4 - تساؤلات الإشكالية:

1. ما هي عوامل وانعكاسات تباين اتجاهات النساء والرجال نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، في ظل تغير وضعية ومكانة المرأة، على حظوظ التوافق الزواجي في الأسرة الجزائرية؟.

2 ما هي اتجاهات المرأة الجزائرية المعاصرة نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية؟.

3. ما هي العوامل المحددة لطبيعة وشدة هذه الاتجاهات؟.

4. ما مدى التجانس أو التباين بين القرناء ضمن الزيجات الجديدة بالنسبة لاتجاهاتهم حيال النموذج التقليدي للسلطة الزوجية؟.

4 ما هو تأثير نوعية تفاعل تصورات القرينين لمبدأ السلطة الزوجية على حظوظ التوافق الزواجي والاستقرار الأسري؟.

5 - فرضيات البحث:

ف1. يتحدد اتجاه المرأة نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية من خلال طبيعة تنشئتها الاجتماعية الأسرية الجنوسية، فكلما قل التمييز بين الجنسين وانخفضت شدة السلطة الأبوية ضمن أسرتها التوجيهية كانت أشد رفضا لذلك النموذج.

ف2 يتحدد اتجاه المرأة نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية من خلال متغيري المستوى التعليمي والوضعية المهنية، فكلما تحسن المستوى التعليمي والاقتصادي-المهني

للمرأة كانت أشد رفضا لذلك النموذج، وانتقل هذا الرفض من التصور النظري إلى الممارسة الفعلية.

ف3. الاتجاه النسائي الرافض للنموذج التقليدي للسلطة الزوجية لم يواكبه تنازل رجالي مكافئ عن هذا النموذج، لتناقض مصالح وقناعات هتين الفئتين حيال استمراريته أو اندثاره، مما يؤدي إلى تباين متزايد لتصورات السلطة الزوجية لدى القرينين ضمن الزيجات الحديثة.

ف4. كلما كانت اتجاهات الزوجين أشد تباينا حيال مبدأ السلطة الزوجية، انخفضت حظوظ التوافق الزواجي والاستقرار الأسري.

6 - البراديغم:

من أجل بناء الموضوع بناءا سوسيولوجيا فقد وظفنا ترسانة من النظريات والدراسات السابقة والمفاهيم النسقية، لعل ابرزها: النظرية الصراع، نظرية تفاعل الثنائي الزوجي، سوسيولوجيا الرجولة، أنماط وشرعية السلطة، الدراسات الكلاسيكية حول السلطة، نظرية السلطة والقهر الخلدونية، التغير الاجتقافي بسرعتين.

7 - منهج، وتقنيات البحث:

أجرينا هذا البحث وفق أسس وخطوات منهج البحث الميداني، من خلال مقاربة مزدوجة تكاملية، كمية أساسا وكيفية ثانويا. فقد وظفنا تقنية الاستمارة كتقنية أساسية لجمع المعطيات، لكن وظفنا أيضا تقنية المقابلة كدعامة طيلة مراحل البحث، بالاضافة إلى تحليل مضمون الأمثال الشعبية المتعلقة بصورة المرأة وتمثلات الرجولة والسلطة الزوجية في الموروث الجزائري.

8 - المفاهيم التي تم تحديدها:

السلطة الزوجية، شرعية السلطة الزوجية، النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، البطريركية، تباين الاتجاهات، أزمة السلطة الزوجية، أزمة الرجولة، الشخصية التسلطية، الجنوسة(الجندر)، المنمط الجنوسي، التنشئة الأسرية الجنوسية، الطلاق وتفكك الأسرة، حظوظ التوافق الزواجي، التغير الاجتقافي، تغير أحوال النساء، التمييز بين الجنسين، مكانة وقوة المرأة، خطاب ونشاط الحركة النسوية، المنحى المطلبي الشكائي.

9 - نموذج من المفاهيم المبنية إجرائيا (كميا):

قمنا ببناء إجرائي تكميمي لثلاثة مفاهيم (متغيرات) محورية في الدراسة الميدانية، وهي تتمثل في كل من: النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، نمط التنشئة الأسرية الجنوسية (أو الجندرية)، مستوى التوافق الزواجي.

نكتفي هنا بعرض المفهوم الاول والأكثر أهمية.

مكونات النموذج	سلم الاتجاهات والتكميم المعتمد				
	1 موافق بشدة	2 موافق نسبيا	3 غير متأكد	4 معارض نسبيا	5 معارض بشدة
	05 نقاط	04 نقاط	03 نقاط	نقطتين	نقطة واحدة
1/ طاعة الزوج واجب على الزوجة.					
2/ في حالة اختلاف الرأي بين الزوجين، يحق للزوج أن يفرض رأيه على زوجته.					
3/ لا يجوز للزوجة أن تتخذ أي قرار بدون استشارة و موافقة زوجها.					
4/ على الزوجة أن تتبع عقلية زوجها و عادات أسرته.					
5/ يجب على الزوجة خدمة زوجها و والديه مهما كانت رغباتهم صعبة أو محرجة.					

6/ إن مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية يتنافى مع رجولته ومكانته في الأسرة.					
7/ يحق للزوج أن يضرب زوجته إذا وجد أن ذلك ضروري لفرض طاعتها و الانضباط في أسرته.					
8/ لا يليق بالمرأة أن ترفع صوتها فوق صوت زوجها.					
9/ ينبغي للزوجة مراعات مزاج زوجها، فلا تفعل ما قد يغضبه، و إلا تحملت مسؤولية أي رد فعل من طرفه.					
10/ لا يحق للزوجة أن تخرج من البيت أو تذهب إلى أي مكان بدون موافقة زوجها.					

10 - نوع وإجراءات الفرز وحجم العينة:

اعتمدنا، اضطرارا، على عينة (غير احتمالية)، بحجم نهائي عملي يساوي 219 مبحوثة. وهي عينة (نمطية)، أي بخصائص محددة مسبقا تتمثل في ما يلي: زوجات مقيمات في حدود ولاية الجزائر العاصمة، باعتباره وسطا حضريا. عمر الزواج ما بين 2 و10 سنوات. عمر المبحوثات أقل من35 سنة. أول زواج بالنسبة للزوجين. السكن مستقل عن أهل الزوج وأهل الزوجة، أو على الأقل لديهم مطبخ مستقل. لديهم طفل واحد على الأقل. الزوج يعمل وله دخل مستقر. قدرة المبحوثات على القراءة والكتابة، على الأقل باللغة العربية، وذلك للتمكن من ملء الاستمارة شخصيا. لقد سعينا لاستهداف

الزيجات الحديثة التي عايشت التغيرات الإجتقافية المعاصرة، وكذا عزل المتغيرات الثقيلة التي قد تأثر سلبيا على توافق واستقرار العلاقة الزوجية. أما بالنسبة لإجراء الفرز، فقد قمنا بتطبيق إجراء يجمع بين الفرز الموجه والتراكمي أو ما يعرف ب(الكرة الثلجية).

11 - النمط المثالي للعينة:

تتكون العينة من 219 زوجة-أم مقيمة في وسط حضري، تتراوح أعمارهن ما بين 25 و35 عام، بفارق عمر بين الزوجين متقارب أو متوسط على الاكثر، تتراوح مدة انعقاد زواجهن الحالي ما بين عامين وعشر أعوام، ذوات مستوى تعليمي متوسط على الأقل، أغلبية الزيجات تتسم بمستوى تعليمي متعادل ومتكافئ عند المقارنة بين الزوجين، تتوزع المبحوثات بالتساوي تقريبا بالنسبة للوضعية المهنية، وتنتمي غالبية العاملات إلى الفئة الاجتماعية المهنية الوسطى عموما (موظفة أو عاملة مؤهلة)، رغم أن العينة مأخوذة من وسط حضري فإن الأغلبية الساحقة من المبحوثات ينحدرن من الريف، تكونت غالبيتها الساحقة في إطار نمط الزواج الخارجي، لكن من خلال النمطين العائلي والشخصي لاختيار القرين، كل زيجات العينة تقريبا يقطنون في سكن ملك للزوج يبدو لائق على الأقل، عموما شقة في عمارة أو طابق من فيلا.

12 - الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز البحث:

1 - التعقيد الشديد الذي يتسم به موضوع بحثنا، فكل ما يتعلق بالحياة الزوجية في مجتمعنا يواجه الباحث بمشكلة السرية والتكتم والحشمة وصعوبة الاتصال بالمبحوثين، وكذا درجة مصداقية المعلومات.

2 - تعقيد البناء المعرفي والتنظيري للموضوع، فدراسة العلاقة بين أزمة السلطة الزوجية وحظوظ التوافق الزواجي والطلاق والتنشئة الجنوسية وأزمة الرجولة، تطرح تحدي التحكم في مجالات معرفية معقدة ومتشعبة.

3 - لم نعثر على أي دراسة معمقة حول علاقة أزمة السلطة الزوجية بتوتر الثنائي الزوجي.

4 - كل محاولاتنا الرسمية والشخصانية للحصول على إحصائيات الطلاق الرسمية باءت بالفشل.

13 – **أهم الاستنتاجات التي تمخض عنها هذا الجهد:**

1 – أغلبية المبحوثات يعارضن مجمل النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، وهذا بنسبة 56.2٪، سواء نسبيا أو بشدة، في حين لم تتجاوز نسبة المؤيدات لهذا النموذج 43.8٪، وهي نسبة معتبرة على كل حال، فالفارق بين نسبتي المعارضة والتأييد لا تتعدى 12.4٪.

2 – الكل يبدو كما لو أن فرضيات البحث قد تحققت نسبيا، وذلك نظرا للتطابق الكبير الملاحظ إحصائيا بينها وبين المعطيات الميدانية، فمن خلال المعالجة الوصفية والتحليلية لأجوبة المبحوثات والعلاقة بين المتغيرات، يتأكد صدق النموذج التحليلي ككل. فاتجاه المرأة نحو النموذج التقليدي للسلطة الزوجية يتحدد من خلال كل من طبيعة تنشئتها الاجتماعية الأسرية الجنوسية وكذا مستواها التعليمي ووضعيتها المهنية ومستواها الاقتصادي، فكلما قل التمييز بين الجنسين وانخفضت شدة السلطة الأبوية ضمن أسرتها التوجيهية كانت أشد رفضا لذلك النموذج، وبالمثل فكلما تحسن مستواها التعليمي والاقتصادي، خاصة مقارنة بالزوج، كانت أشد رفضا لذلك النموذج المبني أساسا على خضوع الزوجة وسيادة الزوج. إن ما يعقد الامر هو أن الاتجاه النسائي الرافض للنموذج التقليدي للسلطة الزوجية لم يواكبه تنازل رجالي مكافئ عن هذا النموذج، لتناقض مصالح وقناعات هاتين الفئتين حيال استمراريته أو اندثاره، مما يؤدي، كما أظهرت الدراسة الميدانية، إلى تباين متزايد لتصورات السلطة الزوجية لدى القرينين ضمن الزيجات الحديثة. ولعل خطورة ذلك تتمثل خاصة في أن تباين تصورات السلطة الزوجية لدى القرينين يؤثر طرديا على درجة توتر العلاقة بين الزوجين، حيث يؤدي إلى زيادة احتمالات هذا التوتر، وكلما كانت اتجاهات أو مواقف الزوجين أشد تباينا نحو مبدأ السلطة الزوجية، انخفضت حظوظ التوافق الزواجي والاستقرار الأسري.

6 – إن شقائقنا النساء، في سن الزواج، لسن مستعدات من الآن فصاعدا لتقديم التنازلات التي لطالما قدمتها أمهاتهن ضمن نموذج الأسرة التقليدية، غير أن بوادر هذه القطيعة المتصاعدة لم يواكبها وعي أو تقبل مكافئ من طرف الرجال. فحينما يقبل أي شاب جزائري معاصر على الزواج فإنه يرتد، بوعي أو بدون وعي، إلى النموذج التقليدي لمعايير اختيار القرين، فيضع على رأسها مباشرة السمات التي تضمن الطاعة والخضوع. فالمرأة المثالية المناسبة للزواج وبناء الأسرة لدى عامة الشباب، على اختلاف انتماءاتهم الثقافية والجغرافية والطبقية وكذا مستوياتهم التعليمية..

7 – لكن، إلى جانب تلك السمات المرغوبة، الكاشفة للذكورة الأزلية المخبوءة، فإن الشاب المقبل على الزواج يفضل ويلح على أن تكون زوجته المستقبلية جذابة جماليا

وجنسيا ومتعلمة وصاحبة دخل، بينما المفارقة تكمن في أن الزيادة المتضافرة لرأسمال المرأة الجمالي والتعليمي والمالي هو بالذات ما يجعل قطيعتها مع النموذج التقليدي للمرأة والزوجة أشد حظوظا على مستوى كلا طرفي معادلة الإرادة والإمكان. هل يمكن غض الطرف عن هذه المفارقات عند محاولة فهم وتفسير الواقع والظواهر الأسرية في مجتمعنا، بما في ذلك تأخر سن الزواج والعنف الزوجي والطلاق وتوتر العلاقات ضمن الثنائي الزوجي؟. وعند هذا الحد نفهم بعمق لماذا اعتبرنا الفشل في التخطيط للمستقبل تخطيطا للفشل، فمشكلتنا الجوهرية في الجزائر أننا لم نتصور ولم نطبق مشروع مجتمع وفق رؤية كلية للشأن الاجتماعي باعتباره نسق.

8 – كيف يمكن أن نأمل في أسرة مستقرة ضمن مجتمع متوتر، أليس الزوجين قبل أن ينتميا إلى علاقة زوجية أو مؤسسة أسرية، ينتميان إلى المجتمع ككل؟، وقد يبدوا في الظاهر أن الفرد حينما يدخل إلى بيته الأسري ويغلق الباب وراءه فإنه ينفصل عن المجتمع الخارجي ويتخلص من رواسب ضغوطات يومه الاجتماعي خارج البيت، بينما هو في الواقع يحمل معه كل ذلك إلى داخل بيته حيث يستأنف تراكماته.

9 – إن المرأة في المجتمع الجزائري تتعرض لمركب معقد من القهر، فإلى جانب القهر الواقع عليها مباشرة، تتعرض لانعكاسات القهر الواقع على الرجل أيضا. ولهذا فإن تحرير المرأة يتطلب تحرير الرجل أيضا، أو بتعبير أصح وأعمق: تحرير الانسان والمواطن، لأن القهر الذي تتعرض له المرأة له منبعان، الأول أساسي ومشترك بين الجنسين، وهو نتاج التخلف الحضاري والتفاوت الاجتماعي والاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والتفسخ القيمي، أما الثاني فهو ثانوي وخاص بالمرأة باعتبارها بنت زوجة وأم وربة بيت، تتعرض للأثر المتعدي للأوضاع الاجتماعية، تلك الأوضاع التي تحول الرجل إلى متعصب وعنيف ومتوتر باستمرار.

10 – إن مشكلة المرأة في بلادنا ليست سوى أحد أعراض مشكلة المجتمع ككل، المرض الحقيقي الذي ينبغي التركيز على مواجهته ومعالجته هو التخلف في كل أبعاده، ففي بعده الاقتصادي هو الفقر والتبعية، وفي بعده السياسي هو الاستبداد والظلم، وفي بعده الاجتماعي هو التفكك والانحلال القيمي أو (الأنوميا). ولا شك في أحقية وأولوية محاربة كل أشكال الظلم التي يمكن أن تتعرض لها المرأة، مهما كان مركزها الاجتماعي، لكن فيما يخص المساواة بين الجنسين فإن المساواة النسبية هي إلى العدل أقرب، تلك المساواة التي تراعي الفروق التكوينية وتحقق تكامل الأدوار وتحافظ على الخصوصيات.

11 – فالرجل في المجتمع الجزائري ليس في كل الأحوال مصدر حرمان وبؤس

المرأة، لكنه كغيره من الرجال المنتمين إلى المجتمعات العربية المتخلفة، المبنية أساسا على الاستبداد والقهر والاقصاء المتبادل في كل مجالات ومستويات العلاقات الاجتماعية، قد يتحول فعلا إلى وحش آدمي يسعى، بدوافع لا واعية، إلى التنفيس عن قهره النفسي وانسحاقه الاجتماعي ويعوض عقدة مهانته في المجال العام ضمن المجال الخاص لأسرته وعلى زوجته تحديدا، من خلال لعب دور السيد المسيطر الذي يخضع الجميع لإرادته، الزوجة والأبناء.

12 – إن سيادة المنطق الفرداني على العلاقات الاجتماعية من العوامل الخفية التي يجدر توظيفها ضمن التفسير الكلي لارتفاع ظاهرة الطلاق في مجتمعنا، فلا شك أن الانتقال من التوتر إلى الطلاق يكون أسهل حينما يتعلق الأمر بمسألة شخصية أي بعلاقة بين شخصين وليس بمسألة عائلية أي بعلاقة بين عائلتين، فكلما تحول الزواج إلى مسألة شخصية تحول الطلاق هو الآخر إلى مسألة شخصية وفردية.

13 – لا شك في أن تعويض الوسيط العائلي بالوسيط القانوني، له إيجابياته وسلبياته، وقبل هذا وذاك فإن الوسيط القانوني هو شبه حتمية بالنظر إلى تفكك الروابط الاجتماعية والعلاقات القرابية التي تمخض عنها تلاشي السلطة القرابية التقليدية. إنه بديل وظيفي ضروري لا مفر منه في ظل ذلك التفكك الحتمي الحاصل والمستمر، بالإضافة إلى نمط عمله المبني على التوثيق الرسمي والحيادية النسبية، أما وجهه السلبي فيتمثل خاصة في السطحية أو الشكلية وفقدان السلطة الرمزية والعجز عن استثمار وتوظيف المخزون القيمي سواء الديني أو العرفي في حل المشكلات الأسرية بالتراضي والتنازلات المتبادلة. هذا بالإضافة إلى أننا، سواء في المجتمع الجزائري أو التونسي أو المغربي، لم نطبق الوساطة القانونية إلا شكليا فقط، فجلسة الصلح المحكمية التي (عوضنا) بها الدور الغابر للعائلة والأقارب، تطبق بشكل يستحيل معه أن تحقق فعاليتها المرجوة، بينما نجد المجتمعات الغربية قد تمكنت إلى حد بعيد في أن تجد بدائل نوعية.

14 – إن السلطة عملة ذات وجهين أو سلاح ذو حدين، فقد تكون عامل لبناء للشخصية كما يمكن أن تتحول إلى معول لتحطيمها. يجدر بنا التفكير في صياغة واقتراح نموذج وسطي متوازن للسلطة عامة والسلطة الزوجية تحديدا يضمن توجيه وتأطير متناسق وفعال للعلاقات والوظائف الأسرية، خاصة حيال تنشئة الأبناء الذين تتطلب تربيتهم قدرا من التأثير والإلزام لتوجيه سلوكاتهم وبناء شخصيتهم وفق قيم ثقافية معينة، بدون قهرهم أو إلغاء حريتهم واستقلاليتهم. لكن الإشكال يكمن في أن قيمة السلطة تصبح مثار جدل شديد وحساسية مفرطة بمجرد أن يتعلق الأمر بالعلاقة بين

الزوجين، مما يفرض إعادة مناقشة المسألة من أساسها بالإجابة على أسئلة أولية، من قبيل: هل يمكن الاستغناء عن سلطة الزوج في الأسرة عامة والعلاقة الزوجية خاصة؟، ما هي المخاطر الممكنة التي قد تنجم عن إلغاء سلطة الزوج؟، سواء على استقرار الأسرة وتوافق العلاقة الزوجية أو على تربية الأبناء.

15 – من الإجحاف القيام بتشبيه تبسيطي لأوضاع المرأة في الغرب والعالم العربي الإسلامي، ورغم بعض التشابهات الجزئية والشكلية، فإن ما ينبغي التنبيه إليه هو الفروق الجوهرية ذات الدلالة العميقة في كلا المجتمعين، فالنظرة الدونية للمرأة كانت متجذرة في الثقافة الدينية والفلسفية الغربية، ولهذا لم تتحرر المرأة إلا بفضل القطيعة مع الكنسية والدين ككل من خلال العلمانية وفصل الدين عن السياسة، أما حينما نرجع إلى الجذور التاريخية لأوضاع المرأة في العالم العربي الإسلامي فسنجد بكل موضوعية، وفي إطار احترام السياق والنسبية التاريخية، أن الإسلام هو الذي حرر المرأة من الإخضاع المطلق الذي مارسه عليها المجتمع العربي خلال الفترة الجاهلية، تحرير منضبط ومؤطر بكل من المبادئ الأخلاقية المتربعة على سلم القيم الثقافية الجديد، والمصلحة العامة المقدمة على مصلحة الفرد، وهو تحرير مرن وقابل للتطوير وفق الحاجات المتجددة للمرأة والمجتمع، فالشريعة الاسلامية تتسم بخاصية المرونة، وفق الرؤية المقاصدية، تلك الخاصية الجوهرية التي عطلها غلق باب الاجتهاد وطمسها منطق الفقه السلفي النصي. وينبني على هذا أن ترقية أوضاع المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية لا يحتاج إلى القطيعة مع الدين وإنما يحتاج إلى إعادة تفعيل الاجتهاد لمراجعة الموروث الفقهي وتجديده المستمر، كما يحتاج أيضا إلى ترشيد وتكييف الحركة النسائية في مجتمعاتنا مع خصوصياتنا وأولوياتنا ومرجعياتنا أيضا، في إطار رؤية كلية للتقدم الاجتماعي تجمع بين بعدي الرجل والمرأة والفرد والجماعة والحق والواجب والأصالة والمعاصرة.

16 – كما أنه من المبالغة والتحيز التصوير التعميمي لتاريخ البشرية باعتباره جنة الرجال وجحيم النساء؟، ودون أن ننكر ما عانته المرأة وما تعانيه إلى حد اليوم، فإن العرض الموضوعي والمنصف لا يمكن إلا أن يكون في خدمة الجميع، المرأة والرجل والأسرة والمجتمع ككل.

17 – إن الاستغلال والتوظيف السياسوي لقضية المرأة في مجتمعاتنا المغاربية ككل هو نوع من التدارك السياسي لعديد الاخفاقات، أمكن معه الحديث عن قضية الحرية وحقوق الإنسان مختزلة في حرية المرأة، تماما مثلما أن الترويج لحقوق المرأة والتركيز على التمييز بين الجنسين واضطهاد المرأة في الغرب لا يعدو كونه عملية إخفاء (camouflage)

منهجي لواقع التفاوت الاجتماعي والاستغلال الطبقي الأعمق والأشمل والأخطر. إن المرأة بدون الرجل لا شيء والرجل بدون المرأة لا شيء، هذا هو الاطار الذي ينبغي أن تطرح ضمنه مشكلة المرأة، وليس أن نفصل المرأة عن بيئتها من خلال نظرة ضيقة ونزعة نسوية شبه عنصرية بدورها.

18 – تحرير المرأة يقتضي بالضرورة تحرير الرجل، لكن يتم للأسف تجاهل هذه الحقيقة. فليست مشكلة المرأة مسألة يمكن بحثها معزولة عن مشكلة الرجل، فهما يشكلان في حقيقتهما، اي في عمقهما الإجتقافي، مشكلة واحدة هي مشكلة الفرد في المجتمع، إن إعطاء حقوق المرأة على حساب المجتمع يؤدي إلى تدهور المجتمع، وبالتالي تدهورها، أليست هي عضو ينتمي إليه ويعيش ضمنه.

19 – إن عالم الاجتماع لا يدرس الظواهر في راهنيتها فحسب، أو يكتفي بوصف ما هي عليه اليوم، فبالإضافة إلى ضرورة وضع الظواهر الاجتماعية ضمن سياق التغير الاجتماعي والتاريخي برؤية ديناميكية، فإنه يجدر به إدراكها في ضوء رؤية تنبئية لما يمكن أو يحتمل أن تؤول إليه. من هنا فإننا حينما نلاحظ الأسرة الجزائرية تسير متطورة في شكلها ووظائفها وعلاقاتها، نتساءل، إلى أي وجهة تسير؟.

20 – يبدو لنا، بناء على توقع أكيد لزيادة نسبة التحضر في المجتمع الجزائري وانفتاحه الانبهاري على النموذج الاجتقافي الحضاري الغربي، في ظل تنامي ثقل العولمة الثقافية، والتقدم الكمي والنوعي المتسارع لتعليم المرأة وانخراطها في عالم الشغل وكذا تطور أداء وفعالية خطاب ونشاط الحركة النسوية، والتطور التحرري للتشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة وتنظيم الاسرة وظهور أول مؤشرات التبني الرسمي لنظرية (الجندر)، أن المرأة الجزائرية سوف تسير في اتجاه القطيعة مع النموذج التقليدي للأسرة، وبخاصة مبدئها الجوهري المتعلق بالسلطة شبه المطلقة للزوج، وأن هذا الموقف الرافض والمعارض سيتم التعبير عنه بأشكال أكثر صراحة وعملية، بل إن مفعول البيئة الاجتماعية وعدوى الأفكار والاتجاهات يجعلنا نتوقع تبني نفس الموقف الرافض لذلك النموذج التقليدي حتى لدى النساء الريفيات أو غير المتعلمات أو الماكثات بالبيت، بل والمحافظات أيضا، فحتى الخطاب الديني قد دق آخر مسمار في نعش النموذج التقليدي للسلطة الزوجية حينما راح يدافع عن الاسلام ضد شبهة احتقار وتهميش المرأة، فقدم لحركة تحرير المرأة، على طبق من ذهب، كل المبررات (الشرعية) للتمرد والقطيعة النسائية.

–21 نتوقع أيضا أن الموقف النسائي الرافض للنموذج التقليدي للسلطة الزوجية لن يواكبه تنازل رجالي مكافئ عن تبني وممارسة هذا النموذج، فالرجل الجزائري سيستمر

نسبيا في التمسك بالنموذج التقليدي للسلطة الزوجية، ولو في أشكال مرضية، خاصة إن كان ريفيا أو قليل التعليم أو محافظا، لكن حتى ولو كان متعلما وحضريا لكن بأقل شدة، وتحديدا بالنسبة لمبدئه الجوهري المتعلق بالطاعة. فإذا استمر الوضع على هذا الحال فإننا نتنبأ بأن زيجات المستقبل المنظور سوف تواجه صعوبة كبيرة في الانسجام الفكري وتسيير الشؤون الأسرية، وأن حظوظ والتوافق الزواجي والاستقرار الأسري سوف تتضاءل تدريجيا، هذا العامل سوف يساهم، إلى جانب عوامل أخرى تؤثر في نفس الاتجاه، في ارتفاع متزايد لمؤشر الطلاق، خاصة الطلاق الصراعي.

-22 نتوقع أن يؤدي تصاعد المطالب النسوية إلى ظهور حالة من الشعور بالخطر لدى فئة الرجال، هذا الوعي سوف يعزز الموقف الرجالي الرافض للمطالب النسوية، ويحتمل أن يؤدي إلى ظهور ردود فعل رجالية منظمة ومنهجية وراديكالية. إن بوادر هذه الحركة المعاكسة قد ظهرت في عديد المجتمعات الغربية، التي تنتقد في الحركة النسوية تعصبها للفئة النسائية واستهتارها بمصير الرجال والأسرة والأطفال واستقرار المجتمع. وقد يرتبط رد الفعل الرجالي بدوافع مهنية بحتة، حيث قد يعزى ارتفاع بطالة الرجال إلى العمل النسائي، وكذا تدني الاجور وتراجع قوة النقابات العمالية. هذا إضافة إلى الانعكاسات السلبية لتأنيث بعض المهن كالتعليم، فالأطفال الذين يعيشون مع الأم فقط، بسبب الطلاق وحق الحضانة أو بسبب ظاهرة الأمهات العازبات، لا يحتكون في طفولتهم ومراهقتهم سوى بالنساء في البيت والروضة والمدرسة، وهذا يؤثر بالضرورة على تكوين شخصيتهم.

خاتمة:

هو حال الباحثين والباحثات في السوسيولوجيا ومختلف العلوم الاجتماعية، نجتهد كثيرا لنحصل على القليل، ويبقى القليل في دائرة الاحتمال.

لكننا نختم هذا العمل بآفاق جديدة، بدعوة نوجهها للباحثين المهتمين بالشأن الأسري لإنجاز دراسات أخرى تكون أعمق وأشمل وأدق مما تمكنا من تحقيقه في هذا الجهد المتواضع، فهذا الموضوع ما يزال في نظرنا مجالا خصبا للتساؤلات والمقاربات لشدة تعقيدة وميز موقعه في ملتقى مجالات معرفية عديدة ومتنوعة، تكون انطلاقتها مبنية على تقييم نقدي للاقتراب الذي قمنا به أمام عتبة هذه الإشكالية، وإن كنا عازمين بدورنا على اتمام هذا المشروع في إطار مسارنا العلمي المستقبلي، فإشكالية هذه الدراسة هي إشكالية ما تزال بكرا علميا، وهي لذلك تتسم بالخصوبة والثراء.

فعلا إن الإنسان كما قال الإمام (الشافعي) كلما ازداد علما ازداد علما بجهله، والبحث العلمي على حد قول فيلسوف المعرفة العلمية (غاستون باشلار) يسلط الضوء على المبهمات ولكنه في نفس الوقت يصنع ظلالا جديدة، ونحن نجد أنفسنا بعد إتمام هذا العمل أمام تساؤلات أشد تعقيدا من تلك التي انطلقنا منها، وعزاؤنا في ذلك أن إنتاج التساؤلات ليس أبدا أقل شأنا من إنتاج الأجوبة، خاصة في العلوم الاجتماعية. حتى إن كانت فرضياتنا قد تحققت، فإن العديد من المعطيات الميدانية تبين أن صحتها ليست سوى نسبية وجزئية، فالواقع الاجتماعي الفعلي هو دائما أشد تعقيدا من الواقع السوسيولوجي المبني، ولو بفضل أنجع النظريات السوسيولوجية وأدق المناهج البحثية.

ولا يسعني إلا أن أردد ما قاله إسحاق نيوتن، وهو يعترف بالفضل للعلماء الذين سبقوه:

« Si j'ai pu voir un peu plus loin que d'autres,
c'est que je me suis hissé sur les épaules d'un géant».

هذا العملاق ليس سوى رائد السوسيولوجيا في الجزائر الأستاذ المميز والملهم د.عبد الغني مغربي.

أهم المراجع التي استخدمت في إنجاز الدراسة :

11. ابن خلدون عبد الرحمن: **تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، الجزء الأول (مقدمة ابن خلدون)**، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1988.

21 ابن نبي مالك: **شروط النهضة**، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط4، 1987.

30. الأحمر أحمد سالم: **علم اجتماع الأسرة (بين التنظير والواقع المتغير)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2004.

13 بركات حليم : **المجتمع العربي في القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

31. بن فرج صلاح الدين: **مسارات تحديث الأسرة في تونس (التوجهات والأبعاد)**، شركة أوربيس للطباعة، تونس، 2009.

58. بن سلامة رجاء: **بنيان الفحولة(أبحاث في المذكر والمؤنث)**، دار بتر للنشر والتوزيع، سوريا، 2005.

86. بن سعد ثريا: **آثار الطلاق بين التشريع والواقع المجتمعي (تونس أنموذجا)**، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2009.
92 بودون ريمون، بوريكو فرانسوا: **المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
59 بورديو بيير: **السيطرة الذكورية**، ترجمة: أحمد حسان، دار العالم الثالث، القاهرة، 2001.
85 البوطي محمد سعيد رمضان: **المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، 1996.
60 بيضون عزة شرارة: **الرجولة وتغير أحوال النساء (دراسة ميدانية)**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2007.
61. بيضون عزة شرارة: **الجندر(ماذا تقولين؟، الشائع والواقع في أحوال النساء)**، دار الساقي، بيروت، 2012.
73 حجازي مصطفى: **التخلف الاجتماعي (مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور)**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط9، 2005.
34 الخولي سناء: **الأسرة والحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية مصر، 2000.
62. ديالمي عبد الصمد: **سوسيولوجيا الجنسانية العربية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2009.
94 دينكن ميتشل: **معجم علم الإجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، ط 2،، دار الطليعة، بيروت، 1986.
56. زيبائي نجاد محمد رضا، النجفي حسين بستان، سوند فريبا علا: **المرأة (هويتها الجنسية وأدوارها الاجتماعية)**، ترجمة رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2013.
87 سعد عبد العزيز: **الزواج و الطلاق في قانون الاسرة الجزائري**، دار هومة، الجزائر، ط3، 1996.
55. سليم مريم وآخرون: **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
40 السمالوطي، نبيل محمد توفيق، **الدين والبناء العائلي (دراسة في علم الإجتماع العائلي)**، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، 1981.
27 السويدي محمد: **مفاهيم علم الإجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1991.

88. شحرور محمد: **نحو أصول جديدة للفقه الاسلامي (فقه المرأة)**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000.
63 شرابي هشام: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح، دار الغرب، الجزائر، ط4، 2002.
15. غيدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2005.
16. فيبر ماكس: **المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع**، ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، مصر، 2011.
39 ماري فارمر: «**مشكلات الأسرة وسياسة مواجهتها في ضوء نظرية علم الاجتماع**»، فصل مترجم ضمن كتاب غريب سيد أحمد وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
100. مان ميشال: **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارت العربية المتحدة، 1994.
17 **محمد علي محمد: الشباب العربي والتغير الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987.**
102 **معتوق فريدريك: معجم العلوم الإجتماعية، مراجعة و إشراف، د.محمد دبس، أكاديميا، بيروت، 1998.**
38 معن خليل عمر: **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994.
65. المرنيسي فاطمة: **ما وراء الحجاب (الجنس كهندسة اجتماعية)**، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط4، 2005.
52. المسيري عبد الوهاب: **قضية المرأة (بين التحرير والتمركز حول الانثى)**، نهضة مصر، مصر، ط 2، 2010.
89. عمارة محمد: **التحرير الاسلامي للمرأة (الرد على شبهات الغلاة)**، دار الشروق، مصر، 2002.
57. غارودي روجي: **مستقبل المرأة**، ترجمة محمود هاشم الودرني، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، 2012.
70. **لعيبي شاكر: العمارة الذكورية (فن البناء والمعايير الاجتماعية والاخلاقية في العالم العربي)، رياض الريس للكتب والمنشورات، بيروت، 2007.**
103. نوربير سيلامي، بمشاركة مئة وثلاثة وثلاثين اختصاصيا: **المعجم الموسوعي في علم النفس**، ترجمة وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 2001.
49. الهراس المختار: **المرأة وصنع القرار في المغرب**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، بيروت، 2008.
66 وطفة علي أسعد، **بنية السلطة وإشكالية التسلط في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
105. عياشي صباح: **الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2، إشراف أ. د مغربي عبد الغني، 2007-2008.
106. كيري غنية: **القوامة ومبدأ المساواة بين الجنسين (الواقع الجزائري نموذجا)**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاسلامية تخصص شريعة وقانون، إشراف أ د عزوز علي، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006.
107. العود البهلول هادية: **الطلاق والتغير الاجتماعي في تونس (ولاية صفاقس نموذجا)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، إشراف أ د خميس طعم الله، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، السنة الجامعية 2010 2011.
108. معادي زينب: **الاسرة المغربية بين الخطاب الشرعي والخطاب الشعبي (حالة الدار البيضاء)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، إشراف أ د فاطمة المرنيسي، قسم علم الاجتماع،كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 1985-1986.
111. بن الهذيلي يسرى: **العنف الزوجي في تونس (الخطاب والممارسة)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، إشراف أ د عبد اللطيف الهرماسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة تونس، السنة الجامعية 2012.
114. بوقطاية مراد: «مؤشرات التوافق الزواجي ومعوقاته في الحياة الزوجية»، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث عشر، مارس 2008.
126. وطفة علي: «مظاهر التسلط في الثقافة والتربية العربية المعاصرة»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 247، سبتمبر 1999.
130 أعمال ملتقى «**التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية**» الملتقى الوطني الثالث، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر2، ايام 20و21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، 2005.
133. Addi Lahouari : ***Les Mutations de la société Algérienne (famille et lien social dans l'Algérie contemporaine)***, Ed. La découverte, Paris, 1999
134. André Michel : ***Sociologie de la famille et du mariage,*** PUF, 3ème Ed, 1986, Paris
135. ----------: ***Le Féminisme***, PUF, 3ème Ed, Paris, 1986
139. Balandier George : ***Sociologie des mutations***, éditions Anthropos, Paris, 1970

142. Bawin-Legros Bernadette : ***Famille, Mariage, Divorce***, Éditions Pierre Mardaga, Liège, 1988
143. Ben Cheneb Mohammed : ***Proverbes de l'Algérie et du Maghreb***, Editions Maisonneuve et Larose, Paris, 2003
145. Berini Laure et al : ***Introduction aux Gender Studies (Manuel des études sur le genre)***, Editions De Boeck, Bruxelles, 2008
146. Bennoune Mahfoud : ***Les Algériennes, victimes de la société patriarcale (Une étude socio-anthropologique)***, Editions marinoor, Algérie,1999
147. Bihr Alain et Pfefferkorn Roland : ***Hommes/Femmes, l'introuvable Egalité (Ecole, Travail, Couples, Espace public)***, Editions l'Atelier, Paris, 2002
149. Boutefnouchet Moustafa : ***La Famille Algérienne (évolution et caractéristique récentes)***, SNED, Alger, 1980
152. Calendreau Louis : ***Pouvoir et Autorité en éducation***, l'Harmattan, Paris, 2009
157. Dagnais Daniel : ***La Fin de la Famille Moderne***, PUF, France, 2000
158. Durand Jean Pierre et Weil Robert (sous la direction de) : ***Sociologie Contemporaine***, 2ème édition revue et augmentée, France, VIGOT, 1997
159. Dialimy Abdessamad : ***Critique de la Masculinité au Maroc***, Editions Saad Warzazi, Rabat, 2009
160. De Singly Francois : ***Sociologie de la Famille contemporaine***, Armand Colin, 4ème édition, Paris, 2012
162. Deliège, Robert : ***Anthropologie de la famille et de la parenté***, Armand Colin, Paris, 2ème édition, 2005
164. Gaillard Tom Michel **: *La Famille en miettes (Essai sur le nouveau désordre familial)***, éditions SAND, 2001
165. Guionnet Christine et Neveu Erik : ***Féminin, Masculin (Sociologie du genre)***, éditions Armand Colin, France, 2004
169. Kaufmann Jean-Claude : ***Sociologie du couple***, PUF, 2ème édition, Paris, 1995
170. Lacoste Dujardin – Camille : ***Des Mères contre les femmes (Maternité et Patriarcat au Maghreb)***, Bouchène, Alger, 1990
174. Megherbi Abdelghani : ***Culture et personnalité dans la société Algérienne (de Massinissa à nos jours)***, ENAL – OPU, Alger, 1986
176. Megherbi Abdelghani, : ***Le Miroir apprivoisé (Sociologie du cinéma Algérien)***, ENAL/ OPU, Alger, 1985
178. Nadjar Sihem et Kerrou Mohamed : ***La Décision sur scène (Un regard sociologique sur le pouvoir décisionnel des femmes tunisiennes)***, éditions Majd, Beyrouth, 2007
182. Segalen Martine : ***Sociologie de la famille***, Armand Colin, paris, 6ème édition, 2006
183. Toualbi Radia : ***Les Attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille Algérienne***, ENAL, Alger, 1984
184. Renault Alain : ***La fin de l'Autorité***, Flammarion, Paris, 2004
185. Walzer - Lang Daniel : ***Nous les Mecs (essai sur le trouble actuel des hommes)***, éditions Payot et Rivages, Paris, 2009
186. Zerdoumi Nefissa : ***Enfants d'hier (l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien)***, Paris, éditions Ma